Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 13- Issue 1- June 2023 المجلد ١٣- العدد ١ – حزيران ٢٠٢٣

Iraq's role in promoting the tripartite summit and future prospects

[1] Noor Ibrahim Rabash [2] Ass Prof. Dr: Muaiad Jubair Mahmoud
College of Law - Anbar University

1: Email: Noo19l2002@uoanbar.edu.iq
2: Email: Sa.mo208@uoanbar.edu.iq

Abstract:

Abstract: The tripartite summit is one of the most important external arrangements that Iraq joined in June 2021, hence the importance of the study stems from an attempt to explain the role of Iraq in promoting the tripartite summit and applying its outputs on the ground, and the future implications of this role. Higher and achieve the goals set by the summit due to the presence of ingredients that rise to the level of these goals, and the possibility of retreat, which depends on the presence of a number of internal and external obstacles.

DOI

Submitted: 12/5/2023
Accepted: 29/05/2023
Published: 26/06/2023

Keywords:
Iraq.
Egypt.
Jordan.
tripartite summit.
Iraqi-Arab relations

©Authors, 2023, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

دور العراق في تعزيز القمة الثلاثية والافاق المستقبلية

[١] نور ابراهيم رباش كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الأنبار
[٢]أ.م.د. مؤيد جبير محمود كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الأنبار

الملخص:

تعد القمة الثلاثية من أهم الترتيبات الخارجية التي نضمها العراق في حزيران ٢٠٢١، ومن هنا تنطلق أهمية الدراسة من محاولة تفسير دور العراق في تعزيز القمة الثلاثية وتطبيق مخرجاتها على ارض الواقع، وانعكاسات هذا الدور المستقبلية، وتوصلت الدراسة إلى المستقبلية احتمالين اساسين، احتمال الارتقاء الى مستوى اعلى وتحقيق الاهداف التي وضعتها القمة نظراً إلى وجود المقومات التي ترقى بمستوى هذه الاهداف، واحتمال التراجع الذي يتوقف على وجود عدد من المعوقات الداخلية والخارجية .

كلمات مفتاحية:

(العراق، مصر، الاردن، القمة الثلاثية، العلاقات العراقية- العربية)

مقدمة:

لعب العراق دوراً مهماً في تطوير القمة الثلاثية على كافة المجالات ولا سيما المجالات السياسية والاقتصادية، وقد مثل هذا التطور استمراراً لتصاعد المنحى الإيجابي في قبول مصر والاردن لأداء الحكومة العراقية، ومنحها قدراً من الاهتمام للعلاقة مع المحيط العربي، فقد يسعى العراق في المرحلة الراهنة وامتداداتها المستقبلية المنظورة الى طمأنة مخاوف مصر والاردن من استمرار حالة العنف والاضطراب الامني والسياسي ودعوة الدول العربية الى دعم اقامة حكومة عراقية منفتحة اقليمياً، والاندماج في تفاعلات المنطقة من خلال آلية التوازن وعدم الانحياز، ولغرض ايجاد علاقات متطورة في اطار اتجاهات مستقبلية في سياسة العراق الاقليمية وحتى الدولية، يعمل العراق على اعادة بناء الثقة مع دول الجوار الجغرافي بشكل خاص والدول الاقليمية الاخرى بشكل عام، من خلال عقد لقاءات مشتركة على كافة المستويات، سياسياً واقتصادياً وامنياً، كما يسعى العراق في المستقبل القريب الى حل مشكلاته القائمة مع دول الجوار من خلال رؤية جديدة وملائمة لمتطلبات المرحلة الجديدة، إذ سيتركز دور العراق في

تعزيز مخرجات القمة الثلاثية في المستقبل القريب على تعزيز العلاقات والاتصالات مع الدول العربية في كافة المجالات والتعاون على المستوى السياسي والاقتصادي، ولا سيما مع الدول العربية المجاورة من خلال عقد اتفاقيات مشتركة، مما يضمن تحقيق الاستقرار الأمني للعراق والبلدان المجاورة في تصديها للإرهاب والمشكلات السياسية الأخرى.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من محاولة التعرف دور العراق في تدعيم القمة الثلاثية من خلال فهم توجهات العراق للتعاون والتنسيق الاقليمي، فضلاً عن كشف الافاق المستقبلية لهذا التعاون.

إشكالية الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسي، ما هو دور العراق في تدعيم القمة الثلاثية؟ وماهي الآفاق المستقبلية لهذ الدور؟ ومن خلال التساؤل الرئيس تنطلق اسألة فرعية:

١- الى أي مدى يمكن للعراق ان يدعم القمة الثلاثية؟
٢- ماهي الافاق المستقبلية للقمة الثلاثية في بغداد؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها (إن دور العراق في تدعيم وتطوير القمة الثلاثية يستند على عدد من العوامل تملثها متغيرات البيئة الداخلية والخارجية التي تعكس الحاضر والمستقبل لهذه القمة).

منهجية الدراسة:

اقتضت الدراسة استخدام **المنهج التحليلي**، ليوضح دور العراق في تعزيز القمة الثلاثية، وكذلك **المنهج الاستشرافي** لتوضيح مستقبل هذه القمة.

هيكلية الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة الى مبحثين اساسين فضلاً عن مقدمة وخاتمة، تناول المبحث الاول ادراك صناع القرار للدور العراقي العربي والاقليمي، بينما تناول المبحث الثاني الافاق المستقبلية لمخرجات القمة الثلاثية على العلاقات العراقية- العربية

I. المبحث الأول

ادراك صناع القرار للدور العراقي العربي والاقليمي

لا يؤهل امتلاك دولةٍ ما لقدرات ومقومات لوحدها أن تؤدي دوراً إقليمياً وعلى وفق نظرية الدور، فإن الدولة ينبغي أن تتوفر لها عدة شروط لذلك، أهمها وفي مقدمتها إدراك قيادة الدولة ووعيها بهذه القدرات وامتلاك الرغبة والإدارة لتحويلها إلى مركز مؤثرٍ في محيطها الخارجي، وإدراك الذات والعمل بموجبه[١].

إن إدراك صانع القرار للبيئة الداخلية والإقليمية والدولية مسألة على درجة عالية من الأهمية في التأثير على صناعة القرار السياسي، فهناك اختلاف بين إدراك صانع القرار لمعطيات البيئة من حوله بمستوياتها المختلفة، وحقيقة هذه المعطيات، وبقدر ما يكون هناك وضوح في رؤية صانع القرار لهذه المعطيات، بقدر ما يأتي القرار الخارجي أكثر اتزاناً وتحسباً لتأثير هذه المعطيات الداخلية منها والخارجية[٢].

وتلعب القيادة وإدراك صانع القرار دوراً أساسياً في التأثير على عملية صنع القرار الداخلي والخارجي خاصة في بلدان العالم الثالث التي يبرز فيها دور القيادة السياسية، ويتراجع فيها تأثير المؤسسات السياسية والمؤسسات الوسيطة التي غالباً ما يكون دورها ضعيفاً وشكلياً في الكثير من دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية[٣].

---

(١) حيدر علي حسين وامجد زين العابدين طعمة، *اتجاهات جديدة: أولويات سياسية لأداء إستراتيجي فاعل*، (مطبعة سيماء للنشر والتوزيع:(٢٠٢٢)، ص٨٥.

(٢) مريم سلطان لوتاه، "العلاقات الخليجية- الأردنية والسيناريوهات المحتملة"، *مجلة دراسات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية*، المجلد ١٩، العدد ٢،(٢٠١٨): ص١٨٣.

(٣) المصدر نفسه، ص١٨٤.

وعليه، من الواضح أن ثمة إدراكاً من قبل صنع السياسة في العراق للدور الذي يمكن أن يلعبه ضمن المجال الإقليمي، وهذا يتضح جلياً بمحاولات القادة العراقيين إعادة دولتهم إلى المنظومة العربية، وسعيهم إلى إعادة بناء العلاقات العراقية- العربية، ولعل الأهم في ذلك، الإدراك العربي والإقليمي والدولي لدور العراق، مما يتطلب منه تحقيق حاجة باستدعاء عربي لدوروه في إطار البحث عن توازن القوى مع الاطراف الإقليمية خارج المنظومة العربية، وهو ما تعبر عنه التحركات العربية تجاه العراق، ولا سيما تلك التي تقوم بها كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتي كانت مهتمة بتعزيز علاقاتها مع العراق، لا سيما في ظل تداعيات التوتر مع خصمها الإقليمي (إيران)، وهو يمكن ان يصنف في إطار التحرك المحسوب لإعادة العراق كعنصر في معادلة التوازن الإقليمي مع إيران، بعد أن أدى غيابه إلى حدوث خلل كبير في هذه المعادلة[١].

"تشكل البيئة الإقليمية نطاقاً فرعياً ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام الدولي، ولكون العراق هو جزء من بيئة إقليمية، تنبع أهمية موضوع دور العراق داخل هذه البيئة في المستقبل وعملية توظيف مقوماته الداخلية والخارجية لبناء هذا الدور من ضرورة الدور العراقي المستقبلي الفاعل والمؤثر في الإقليم، ونقصد بالدور الإقليمي هو سلوك معين لدولة ما تلعبه ضمن بيئتها الإقليمية ويتحدد وفق مقومات داخلية وخارجية تمنح الدولة الفاعلية بين مجموعة الدول في بيئة إقليمية معينة. يمتلك العراق أهمية استراتيجية كبرى في العصر الحديث والمعاصر، بسبب عوامل عديدة أهمها موقعه المتوسط في العالم، ووقوعه بين مجموعة من الدول التي تستطيع إن تؤثر فيه ويؤثر فيها بسبب تشابه الأصول العرقية والدينية، ونمط الايديولوجيا التي حكمت الدولة العراقية الحديثة وعلاقات القوة التي سادت فيه ومع جيرانه عبر مراحل متعددة، ثم هناك الأهداف الخاصة به والتي سعى بوسائله إلى تحقيقها وأثرت في سياسات الآخرين تجاهه[٢].

ووفقاً لذلك، قال الرئيس العراقي برهم صالح: "ان المبدأ الأساس في علاقات العراق الدولية، ولا سيما علاقاته مع جواره الإسلامي وعمقه وامتداده

(١) حيدر علي حسين وامجد زين العابدين طعمة، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.
(٢) سرمد زكي الجادر وعلي عادل حبيب، "مقومات الدور الإقليمي للعراق، دراسة مستقبلية"، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (٢٠١١)، تاريخ الدخول: ١٦/ تشرين الأول/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/2985،.

العربي، هو مبدأ العمل المشترك مع الجميع على أساس مصالح الشعوب ومصالح البلدان، والعراق يطمح الى دور واعد ليكون نقطة لقاء لا نزاع، لن نكون طرفا في أي محور، لكن سنكون في قيادة أي جهد يعمل لترسيخ السلام والتنمية والتفكير بمستقبل متقدم وعادل للجميع"[١].

ويدل هذا التوجه الإقليمي والدولي في السياسة الخارجية على النضج والادراك الصحيح للقيمة الجيو-استراتيجية للعراق في الشرق الأوسط والعالم بعد اكثر من ثلاثة عقود من التخبط وغياب بوصلة الحكمة لدى صانع القرار العراقي، فالعراق لديه أرث حضاري وثقافي هائل يؤهله لامتلاك قوة ناعمة كبيرة يمكن توظيفها بشكل ايجابي للتأثير على خيارات جيرانه لمصلحته ومصلحة المنطقة، ناهيك عما يمتلكه من موقع جغرافي فريد، وثروات ضخمة، وشعب حيوي متحفز، وهي كلها قدرات كامنة يمكن أن تؤسس لتنمية شاملة تقود البلد لتبوء مكان القيادة متعددة الابعاد في الشرق الأوسط[٢].

وتعد ثروات العراق الطبيعية الهائلة من أهم الأسباب التي جعلت من العراق ذو أهمية استراتيجية ومحط اهتمام الدول إقليمياً ودولياً، فهو إضافة إلى امتلاكه ثروات اقتصادية هائلة (ثاني أكبر مخزون نفطي) الذي يشكل عصب الحياة الاقتصادية العالمية والمحرك الأول لواقع التجارة الدولية، وعمقا استراتيجيا كدولة متوسطة الحجم بمساحتها، فإنه يمثل عقدة جغرافية تربط المنطقة العربية بإيران وتركيا، الدولتان الأكثر تأثيراً في إقليم الشرق الأوسط قياساً للدول أخرى، كما أنه يشكل موقعاً متميزاً في العلاقات الإقليمية والدولية باعتباره حلقة وصل بري وبحري بين دول شرقي أسيا وأقصاه ودول العالم الأخرى تجارياً واقتصادياً[٣].

وعليه، إن موقع العراق الاستراتيجي هذا كان ومازال متميزاً ويحظى بأهمية بالغة باعتباره يشكل قلب الشرق الأوسط القديم، وبقي بهذه الأهمية حتى الوقت الراهن، ولعل في إشارة (انطوني ليك) مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، إلا أن أهمية العراق الاستراتيجية تكمن في النفط وموقعه الجيوبوليتيكي،

(١) خالد عليوي العرداوي، "العراق: سياسة خارجية إيجابية تقتضي الاستمرارية والحذر"، مركز الفرات، (٢٠١٩)، تاريخ الدخول: ١٧/ ١٠/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط: http://fcdrs.com/polotics/1231.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) سرمد زكي الجادر وعلي عادل حبيب، مصدر سبق ذكره.

والتكوين السكاني والعمق التاريخي، وهذه عوامل لا يمكن تغييرها على المديين القريب والبعيد، ستبقى عوامل فعالة ومؤثرة تمنح العراق قيمة استراتيجية كبرى، وتزداد هذه القيمة مع نضوب مصادر النفط لأغلب الدول المنتجة له، دليل واضح على ذلك، هكذا أعطت الجغرافيا لهذا البلد ميزة وعبأ في إن واحد، فهو بحكم هذا الموقع داخل بيئته الإقليمية أضفى عليه أن يلعب دورا ويأخذ مكانة إقليمية متميزة، فالدور شأن مغري في العلاقات السياسية الدولية كلما تصاعدت قيمته تصاعدت المكانة السياسية للدولة، إلا انه عبأ عليها حيث يفرض تواتر دائم لإمكاناتها وتأهيل مستمر لها حتى تتكافأ مع متطلبات هذا الدور وتنفيذ الأدوار المستقبلية المرسومة له[١].

نتج عن ذلك تنبه وإدراك صانع القرار إلى الاهتمام بالملف العربي، وأن إعادة تأهيل البيئة السياسية، لا تعتمد على سياسات أمنية داخلية مهما كان حزمها، إنما تعتمد في أحيان كثيرة على التصالحات السياسية في الإطار الداخلي، فضلاً على الالتزامات الإقليمية، التي تمثل الجانب العربي الجزء المغيب فيها[٢].

أن تلك المتغيرات في السياسة العراقية يمكن تجاوزها عن طريق البدء بمفهوم التنشئة السياسية باتجاه مفهوم المواطنة العراقية ونقل الولاء من جديد من الطائفة والمنطقة والمصلحة الشخصية إلى الوطن الواحد والمصلحة الوطنية العليا، وتحتاج أيضاً إلى تعميق الفهم للأسس الديمقراطي ومؤسسات العمل الديمقراطي ليكون تمثل العراق خارجياً وبحوارات مع الأطراف الخارجية تبدأ وتنتهي بمصلحة العراق العليا وتحقيق استقلال القرار السياسي الخارجي والداخلي وابتعاد جميع الكتل والنخب السياسية عن المحاصصة مع دول الجوار لأن هذه السياسة ستجعل العراق مناطق نفوذ لمن يدعم أو يدفع أكثر، وهذه الخطوة الأولى باتجاه تصحيح مسار السياسة العراقية بالخصوص ومن ثم سياسة العراق الخارجية لاحقاً[٣].

كما تأمل أغلب الدول، ان يكون للعراق دور في تلك الاستراتيجيات والتوجهات لموقعه المهم وعلاقاته الايجابية مع الاطراف الاقليمية والدولية، لذا

(١) سرمد زكي الجادر وعلي عادل حبيب، مصدر سبق ذكره.
(٢) حيدر علي حسين وامجد زين العابدين، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.
(٣) صباح نعاس، "القيود الضاغطة على السياسة الخارجية العراقية لمرحلة ما بعد انتخابات ٢٠١٠"، *مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية*، العدد ٤١، (٢٠١٠): ص٥.

تحتاج الحكومة العراقية الى مواقف واضحة وثابتة من تلك التوجهات والمصالح عبر بلورة توجه معلن للسياسة الخارجية في المرحلة القادمة يراعي المصالح الوطنية العراقية، وان تكون باقي السلطات والقوى السياسية العراقية داعمة لهذا التوجه وتلافي انعكاس الخلافات السياسية الداخلية على التوجهات الخارجية للحكومة، كما تحتاج تلك السلطات والقوى السياسية الى وحدة الموقف من جميع تلك الملفات، وان اعتماد المصلحة الوطنية في بلورة تلك المواقف ستنتج وحدة الهدف ووضوحه، وبدون ذلك، فان الحكومة العراقية ستفشل في ادراك وبلورة دور إقليمي واضح ومميز، وبدون تحقق ذلك، سيكون العراق تابع في دوره لهذا الطرف وذاك[١].

علاوة على ذلك، هناك العديد من أشكال ومداخل التأثير التي يمكن للعراق من خلالها أن يمارس تأثيره على الساحتين العربية والإقليمية خلال الفترة القادمة، يمكن الإشارة إلى أهمها في الآتي[٢]:

١- **جسر ربط بين الدول العربية وإيران:** على الرغم من أن العراق يواجه أزمة كبيرة في سياسته الخارجية وتوجهاته الاستراتيجية؛ من حيث التوفيق بين علاقاته مع إيران التي تتسم بالعمق والتنوع، وعلاقاته العربية، فإن أحد المداخل الممكنة لعودة العراق إلى ممارسة دور سياسي ما في الساحة العربية والإقليمية، هو أن يكون جسراً بين العرب وإيران، سواء من خلال الوساطة بين الجانبين، أو المساهمة في وضع أطر ثابتة ومستقرة للعلاقات العربية-الإيرانية، ولكن هذا الدور "الجسر بين العرب وإيران" يقتضي وجود رغبة في ممارسته من قبل صانع القرار العراقي، بدلاً من الاستسلام للتعقيدات والمشاكل التي تعيق هذا الدور.

٢- **طرف في تيار عربي بأولويات وتوجهات مختلفة:** معنى أن يكون العراق طرفاً في تيار أو تكتل عربي، يحاول أن يكسر حدة ارتباط السياسة العربية بالصراع مع إيران وتوجيهها نحو مصادر خطر أخرى؛ مثل إسرائيل، ولعل القمة

(١) حسين أحمد السرحان، "هل تدرك السلطات العراقية الدور الاقليمي المرتقب منها؟"، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء،(٢٠١٩)، تاريخ الدخول: ١٧/ تشرين الأول/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/.

(٢) حازم سالم الضمور، "عودة العراق إلى الساحة الإقليمية: الاحتمالات والفرص"، تاريخ الدخول: ١٧/ تشرين الأول/ ٢٠٢٢، (٢٠١٩)، متاح على الرابط: https://strategiecs.com/s.

الثلاثية التي عقدت في القاهرة في مارس ٢٠١٩م، وضمت كلاً من الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي والعاهل الأردني (الملك عبد الله الثاني بن الحسين) ورئيس الوزراء العراقي الأسبق (عادل عبد المهدي)، قد أوحت لبعض المراقبين والمحللين بوجود محاولة لإعادة ترتيب الأوليات العربية خلال المرحلة التي تمر بها المنطقة.

٣- **دور مؤثر في سوق النفط العالمية:** وفي هذا السياق أشار تقرير لوكالة (بلومبيرغ الأمريكية)، في نيسان ٢٠١٩م، إلى أن العراق قد أصبح منافساً للمملكة العربية السعودية في التأثير على سوق النفط العالمية، وله دوره المؤثر في القرارات التي يتم اتخاذها داخل منظمة "أوبك" حول الإنتاج والأسعار، بعد سنوات من الابتعاد. وأضافت الوكالة في تقريرها أن مضاعفة إنتاج العراق من النفط الخام في العقد الماضي أعطى له صوتاً في مناقشات النفط ودفع إلى إدراجه في آخر جولة من التخفيضات، كما أنه انضم إلى اللجنة التي تراقب الامتثال بالحصص داخل منظمة أوبك، وجاءت هذه الخطوة، بعد نحو عقدين من بقاء العراق على الهامش في أوبك، نتيجة عدم قدرته على رفع إنتاجه النفطي والمساهمة في قرارات التحكم بالأسعار التي تتخذها المنظمة.

يمكن القول، أن ما يتطلب لنجاح السياسة الخارجية العراقية وادراك صناع القرار لدور العراق الإقليمي، هو امتلاك الفاعلية والقدرة على تجاوز العقبات المتوارثة والطارئة التي يتعرض لها العراق، سواء كانت مقصودة ام ناتجة عن طبيعة التفاعلات الدولية، فليست الطرق أمام عودة العراق لأخذ مكانه الإقليمي والدولي معبدة تماماً، بل بعضها وعرة ومليئة بالأشواك وتحتاج الى جهد وصبر وحكمة للتعامل معها، وأبرزها: الصراع الإيراني-السعودي، والصراع الأمريكي-الإيراني، والدور الإسرائيلي الشرق أوسطي، والصراعات العربية-العربية، وما ينجم عن كل ذلك من دعم ظاهر وخفي للإرهاب والحروب بالوكالة الناجمة، هذا على المستوى الخارجي[١].

أما على المستوى الداخلي، فستبرز عقبات أخرى تقيد وتعيق وتضعف السياسة الخارجية للعراق، وتتمثل بـــ: غياب الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية، وصراع الكتل السياسية، والفساد الإداري والمالي، وتخلف وترهل

(١) خالد عليوي العرداوي، مصدر سبق ذكره.

مؤسسات الدولة، وعدم تماسك ووحدة القيادة والسيطرة في الأجهزة الأمنية والعسكرية، والوجود المسلح خارج الدولة، ومشكلة العلاقة بين بغداد وإقليم كردستان، وضعف سلطة انفاذ القانون، والبطالة المستفحلة، وتدهور البنى التحتية، وضعف الثقة بين الحكومة والشعب...وغيرها، وهي بمجملها تحديات حقيقية لا يمكن تجاهلها، أو تصور عدم تأثيرها على كفاءة وفاعلية العراق في سياسته الخارجية، فكما معلوم ان قوة السياسية الخارجية لأي دولة هي انعكاس لقوة ومتانة وتماسك البيئة الداخلية، من جانب، وواقع العلاقات وتوازن القوى والفواعل السائدة في بيئتها الخارجية، من جانب آخر(١).

وتماشياً مع ما تم ذكره، إن المتغيرات الداخلية والخارجية لأية دولة لها تأثير وبدون شك في عملية صنع القرار السياسي الخارجي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وعليه أن اتفاق أو تكامل العوامل الداخلية لأية دولة في كل زمان ومكتن تؤدي إلى تعزيز قدرة أفضل لصانع القرار السياسي في ادراكه للحقائق وبالتالي صنع قرار سياسي خارجي ناضج ومؤثر، ولهذا فقد ترسخت أهمية هذه العوامل في أدراك صانع القرار السياسي الخارجي، ولا سيما العوامل الخارجية المؤثرة ذات تأثير عال في ادراك صانع القرار وبدون شك، إذ تفتح العوامل الخارجية أمام صانع القرار إمكانات وقدرات في حال أن تنسجم دولته معها من حيث سياستها –الداخلية والخارجية- وأهدافها وقيمها العليا، فتفتح أمام صانع القرار قدرات تؤهله لصنع قرار سياسي خارجي فاعل ومؤثر(٢).

وفي ظل المحددات الاستراتيجية التي تواجه العراق والمتمثلة في قلة الخيارات وقصور التأثير مما انعكس على طبيعة الدور والمكانة، فأن دوائر صنع السياسة العامة تكون أمام اشكالية إدراك، أن أي تفاعل مع البيئة الإقليمية ضمن الابعاد السياسية والامنية، يعني بالدرجة الأساس ضمان عدم كون العراق طرفاً في الصراعات الإقليمية، وعدم الوقوع بين استراتيجيات ومصالح الدول المتنافسة، لذا فأن سياسة العراق حيال حالة التنافس الإقليمي الجارية عليه وفيه، يمكن أن تتحدد في عدة آليات للتعامل، أهمها(٣):

(١) خالد عليوي العرداوي، مصدر سبق ذكره.
(٢) ميادة علي الخالدي، "العوامل المؤثرة في أدراك صانع القرار السياسي الخارجي"، *مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية*، العدد ١٦ ، (٢٠٠٥): ص٥٤- ٦٠.
(٣) حيدر علي حسين وامجد زين العابدين، مصدر سبق ذكره، ص٨، ٩.

١- توظيف بعض عناصر القوة لتحقيق التوازن والقدرة على المناورة ازاء دول الجوار الجغرافي.

٢- الحرص على تصفير المشكلات بشكل مرحلي على أقل تقدير.

٣- امتلاك وسائل التأثير بالقدر الذي يمكنه من تقليل حجم الانعكاسات والمخاطر السلبية الناتجة عن حركة اللاعبين المؤثرين في معادلة التوازن في البيئة الإقليمية.

٤- التزام التوجهات السياسية العراقية في إطار الاداء الإقليمي بتكتيكات الارتباط والتكييف والتوازن في البيئة المعقدة والمضطربة التي يتوسطها.

ومن خلال إدراك عملي وواقعي لهيكلية القوة ومحددات الاداء الذاتي والتفاعل النسبي بالمواقف تجاه العديد من القضايا الإقليمية –تبرز وبشكل لا يقبل اللبس- معالم الفهم الواضح للوضع الإقليمي بالنسبة للعراق، باتجاه مراجعة صياغات سياسته الخارجية، إذ تتجلى التوجهات العراقية في اتباع سياسة الحياد والانفتاح الاستراتيجي على جميع الجهات، مما يعني وجود نقلة ملموسة في سياسته تجاه البيئة الإقليمية، ولا سيما بعد تحقيق قدر من الاستطاعة في مواجهة التحديات الكبرى، وتبني رؤية تتضمن مستويات البراغماتية، وتتجاوز المعوقات في التقارب الواقعي من الدول الإقليمية، ووفقاً لذلك، نجد أهمية الدور المقابل الذي انتهجنه دول الإقليم بالانفتاح على العراق وإعادة ضبط سياستها تجاهه، استجابة لإعادة إدراك اهميته الواضحة وعلى كافة الأصعدة، ولمنحه دفعة للعودة وللنهوض ومن ثم إشراكه الفاعل في توازنات القوى، ضمن عوامل ضاغطة تتطلبها المعادلة الإقليمية الجديدة، وطبيعة المواجهة والصراع القائم في منطقة الشرق الأوسط، والتي شهدت تغيرات كبيرة على أثر ما عرف بثورات الربيع العربي عام ٢٠١١م[١].

(١) المصدر نفسه، ص١٠- ١١.

II. المبحث الثاني

الافاق المستقبلية لمخرجات القمة الثلاثية على العلاقات العراقية- العربية

ينقسم الزمن لغةً إلى ثلاث مراحل: الماضي وهو كل ما سابق على الحال القائم، والحاضر وهو كل ما هو قائم حالياً، والمستقبل هو الآتي بعد الحال، والفرق بين الأبعاد المراحل الثلاث هو أن الماضي قد أصبح حقيقة، بينما الحاضر هو عملية متحركة لم تكتمل بعد (أي أنها في حالة متحركة)، أما المستقبل فهو لم يحدث بعد[١]. ويعرف الدكتور مازن اسماعيل الرمضاني التنبؤ أو استشراف المستقبل بأنه "الجسر الذي يربط بين بدايات التخطيط في الحاضر ونهايته بالمستقبل ويتوقف اقترابه من المستقبل أو ابتعاده عنه على مدى دقة المعلومات المتوفرة لدى القائمين بالتخطيط، سواء القدرات الذاتية أو عن الفرص التي تتيحها البيئة الخارجية أو الكوابح التي تفرضها"[٢].

II.أ. المطلب الأول

ارتقاء العلاقات العراقية- العربية

يفترض هذا المشهد الارتقاء بمستوى الشراكة العراقية- المصرية والأردنية، والارتقاء بمخرجات القمة الثلاثية من خلال تكامل الأسواق والاستثمارات المشتركة عبر الدول الثلاثة، بطريقة تبني على المزايا التي تتمتع بها كل واحدة من هذه الدول، ومع ذلك، تظل وظيفة التعاون الاقتصادي محدودة ما لم يتحول "المشروع الجديد" إلى مشروع جيوسياسي، يعتمد على احتياجات أساسية أكثر، مثل الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بينما يتم دعمه أيضًا برؤية ثقافية، من وجهة نظر عراقية، سيكون هيكلاً لمواجهة ضغوط المنافسة بين إيران والسعودية وتركيا، سيتطلب ذلك حكومة مستعدة لتأكيد الاستقلال تجاه إيران، وتسعى إلى التماهي مع إطار إقليمي بديل، منفصل ولكن ليس معاديًا لـ "محور المقاومة"، تتمثل إحدى طرق القيام بذلك في إشراك سوريا بدلاً من

(١) وليد عبدالحي، "مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية"، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢)، ص١٣.

(٢) مازن إسماعيل الرمضاني، "نحو تخطيط سياسي خارجي عربي، *مجلة العلوم السياسية"، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد*، العدد ٧،(١٩٨٧)، ص١١٥.

استبعادها، والتي يمكنها تهدئة المخاوف الإيرانية بينما تجد أيضًا وسيلة لإعادة دمجها في المنطقة[١].

ويتضح من ذلك، أنها شراكة قائمة على مزيج من الروابط الثقافية والمخاوف الأمنية والتعاون الاقتصادي بشكل بارز، ويعكس الحاجة إلى إحياء جدول أعمال تنموي جديد يساعد في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، وتشمل هذه التحديات الدخول المحتمل لعصر ما بعد الريع، والتحدي الديموغرافي، وتغير المناخ، وارتفاع مستوى البطالة، والبنية التحتية في المنطقة والتخلف التكنولوجي[٢].

كما أن للتحالف أهداف اقتصادية وسياسية، إذا بقيت على حالها، فمن المرجح أن تعزز الأدوار الإقليمية للعراق والأردن ومصر على المدى الطويل، وسيكون من المثير للاهتمام أن نرى إلى أي مدى سيكون التحالف مستقلاً عن دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما وأن الدول الثلاث تسعى إلى إقامة علاقات قوية مع دول مجلس التعاون الخليجي، مما يشير إلى أن التحالف مستعد للعمل بجانب الكتلة الخليجية بدلاً من التنافس معها[٣].

قد يفسر هذا جزئياً أنه على الرغم من أن الأردن ومصر قد لا تكونا من المؤيدين المتحمسين، إلا أنهما لا يزالان على الأرجح حذرين بشأن ردود أفعالهما العامة، لا سيما وأنهما لا يرغبان في التأثير سلباً على علاقاتهما مع الولايات المتحدة، التي توسطت صفقات السلام، ومن المهم أيضاً أن مخاوف الدول الثلاث بشأن إيران أو تركيا داخل الحلف ليست متطابقة، يبدو أن المصريين، على سبيل المثال، يشعرون بتهديد من تركيا أكثر من إيران، في المستقبل المنظور، وأن ما يبدو على الأرجح هو تحسينات دبلوماسية تدريجية بين الدول الثلاث، مع استمرار الجهود الثنائية والثلاثية لتعزيز العلاقات مع السعودية والإمارات، والجدير بالذكر

(1) "The “New Levant”: Rationales, Implications and Future Trajectories of the Cooperation between Jordan, Iraq and Egypt, Working paper, Conrad Adenauer Stiftung, 2021, P. 19

(2) Ibid, P. 19

(3)Abdulaziz Kilani, The Egypt-Iraq-Jordan Alliance: Independent Actor or Extension of GCC Regional Influence?, 2022, at the link: https://agsiw.org/the-egypt-iraq-jordan-alliance-independent-actor-or-extension-of-gcc-regional-influence/.

أن التحالف الثلاثي ليس تحالفًا جديدًا وقويًا بالمعنى التقليدي لاتفاق دفاع رسمي، بل هي في الأساس كتلة أكثر مرونة تهدف إلى التعاون في مجالات الأمن والدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية، وبالتالي هذه قوة هذا التحالف قد ترتقي بمخرجات قمة بغداد للتعاون والشراكة إلى أفضل حال مما عليه الآن.

II.ب. المطلب الثاني

تراجع العلاقات العراقية- العربية

بالرغم مما يمتلكه العراق من مقومات قوة في مختلف المجالات، فضلاً عن مكانته وأهميته المعتبرة في المحيط الإقليمي، إلا أن الأداء السياسي العراقي الخارجي عانى وما زال يعاني من بعض نقاط الضعف في إطار بيئته الإقليمية المضطربة، وامتاز أحياناً كثيرة بأنه يميل نحو الارتباك والتردد في بعض الأحيان، ولم يتمكن من تحقيق الاستقرار ضمن نسق وأداء متوازن، فضلاً عن غياب نقطة جوهرية تتعلق بعدم اتفاق الأطراف الداخلة الفاعلة في تحديد اطر المصلحة الوطنية والأهداف الاستراتيجية، التي ينبغي تحقيقها وفق آلية مبنية على رؤى عملية خالية من الانحياز لهذ الطرف أو ذاك[١].

يفترض هذا المشهد إلى تراجع العمل وفق مخرجات قمة بغداد للتعاون المشترك، ولعل ذلك يعود بالأساس إلى عدة أسباب تم التطرق إليها سابقاً، وتتوزع بين ما هو داخلي، يشكل فيه بعض المشاكل المتوارثة من الحقبة السياسية السابقة واشكاليات بناء النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣م، وشكل الدستور الذي أقرته القوى السياسية النافذة عام ٢٠٠٥م، فضلاً عن العامل الخارجي، الذي يضغط على الفواعل الداخلية السياسية باتجاهات تتواءم مع مصالحه، مما يزيد من حالة الإرباك والتشابك والضبابية التي تؤثر بالتالي على مجمل الأداء السياسي العراقي[٢].

على مدى السنوات الثلاث الماضية، ظهرت شراكة استراتيجية ثلاثية بين كل كم مصر والأردن والعراق، وعلى الرغم من أن التنسيق غير الرسمي بين هذه الدول الثلاث قد نما بمرور الوقت، إلا أن الدوافع وراء هذا الاندماج لا تزال غير واضحة، يختلف المراقبون حول ما إذا كانت العوامل السياسية أو الاقتصادية

(١) حيدر علي حسين وامجد زين العابدين، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.
(٢) المصدر نفسه، ص١٤٦.

تفسر بشكل أفضل سلوك هذه الدول، وما إذا كانت الوعود الأولية بعلاقات أوثق في قطاعات الطاقة والنفط والغاز والصناعة ستؤتي ثمارها في النهاية[١].

ويمكن أن تكون الاتفاقات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي المكان المناسب للبدء منه في ضوء السياسات العراقية المثيرة للجدل، ولكن لكي يكون "الدافع الاقتصادي" فعالاً، يجب أن يبنى على المنفعة المشتركة، وفي نفس الوقت الاستفادة من التنوع الاقتصادي، قد يكون توسيع صادرات العراق النفطية عبر خط أنابيب البصرة- العقبة أحد المشاريع الواعدة، لكن قيمته وجدواه موضع تساؤل، إذا بدأت أسعار النفط في الانخفاض بشكل منهجي في المستقبل، كما توقع معظم الخبراء، فقد لا يحتاج العراق إلى زيادة صادراته النفطية بقدر ما يحتاج إلى تنويع اقتصاده، ومن الواضح أن هناك مساحة محدودة لمصر والأردن لمساعدة العراق في هذا المسعى[٢].

كما أن وضع مفهوم جديد ومشترك للتنمية هو التحدي الأكثر أهمية الذي يواجه العالم العربي، وهو التحدي الذي يمكن أن يحدد ما إذا كانت هذه البلدان قادرة على الصمود في وجه التحديات الجديدة، وبالتالي، يمكن أن يكون "التحالف الجديد" الإطار الذي يتم من خلاله وضع استراتيجية إقليمية مشتركة لتحقيق الاستقرار والتنمية بين البلدان التي لها خصائص اقتصادية واجتماعية وثقافية متشابهة، فضلاً عن القرب الجغرافي، من خلال التأكيد على "البراغماتية"، مع إبراز "الثقافي"، سيكتسب "التحالف الجديد" سماته المميزة دون إثارة العداوة الخارجية أو التناقض مع الانتماءات الأخرى[٣].

وليس من الواضح بعد كيف يمكن لهذا التحالف أن يحشد الكثير من الجهود للرد على القوى الإقليمية غير العربية، إذ بالنسبة للتحالف، قد يكون هذا صعبًا لسببين هي[٤]:

(1) "Zeidon Alkinani, The Egypt-Iraq-Jordan Partnership: Interests over Regional Rivalry", Gulf International Forum, (2022), at the link: https://gulfif.org/the-egypt-iraq-jordan-partnership-interests-over-regional-rivalry/
(2) The “New Levant”: Rationales, Implications and Future Trajectories of the Cooperation between Jordan, Iraq and Egypt, op, cit, P. 19.
(3) Ibid, P. 20
(4) Abdulaziz Kilani, op, cit

١- لا يزال لإيران نفوذ كبير على العراق.
٢- لدى كل من الأردن ومصر معاهدات سلام مع "إسرائيل" وهي قوة إقليمية أخرى غير عربية.

ومن المرجح أن يكون مشهد التراجع خلال السنوات الخمس القادمة على مدى ما يعرف بالمستقبل المتوسط هو المشهد الأكثر ترجيحاً، ذلك ان معطيات العلاقة الحالية تشير الى وجود تحول أو تطور سريع بين العراق والاردن ومصر نظرا لوجود العديد من المعطيات الداخلية الخاصة بطرفي العلاقة وبطبيعة انظمتها السياسية والتي يمكنها أن تعزز حدوث هكذا تقارب على مدى المستقبل المنظور، ولا سيما ما يشهده العراق في ظل مرحلة "الانسداد السياسي"، وانتهاء مدة رئيس مجلس الوزراء (مصطفى الكاظمي) الذي كان وراء انعقاد هذه القمة.

الخاتمة:

ختاماً يمكن القول، إن العراق يسعى من خلال القمة الثلاثية الى إعادة بناء وتعزيز العلاقات على المستوى الاقليمي ولا سيما مع الدول العربية، من خلال اعتماد سياسة خارجية واضحة وفعالة مع الدول الاقليمية، وفي هذا الاطار يتوقف مستقبل القمة الثلاثية على جملة من العوامل يمكن ان ترتقي إلى مستوى أعلى عبر التنسيق والتعاون مع الدول الاخرى بما فيها دول الجوار العربية والدول الاقليمية، وفي هذا السياق، فأن العراق يسعى مستقبلاً أن يكون عاملاً فاعلاً وإيجابياً لتحقيق استقرار المنطقة وتكوين روابط الصداقة والسلام التي تحترم المصالح الوطنية، ويراعي "مصالح الأمن القومي" لدول الجوار الجغرافي، كما يتوقف مستقبل القمة على عدة عوامل منها البيئة الاقليمية للعراق التي تشهد صراعات عديدة ومستمرة، ومنها ما هو داخلي وآخر إقليمي ودولي، والتي قد تؤدي جميعها إلى تراجع مخرجات القمة مستقبلاً والحيلولة دون تقدمها، لذلك لا بد ان تتوفر جملة من الثوابت التي ينبغي ان يستند اليها صانع القرار السياسي العراقي عند وضع وصياغة اهداف واتجاهات السياسة الخارجية في المرحلة المستقبلية.

قائمة المصدر:

أولاً:- الكتب

١- حيدر علي حسين وامجد زين العابدين طعمة، *اتجاهات جديدة: أولويات سياسية لأداء استراتيجي فاعل*، بغداد: مطبعة سيماء للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢.

٢- وليد عبدالحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢.

ثانياً:- البحوث والمجلات

١- صباح نعاس، "القيود الضاغطة على السياسة الخارجية العراقية لمرحلة ما بعد انتخابات ٢٠١٠"، *مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق*، العدد ٤١، (٢٠١٠).

٢- مازن إسماعيل الرمضاني، "نحو تخطيط سياسي خارجي عربي"، *مجلة العلوم السياسية، العدد ٧، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد*، (١٩٨٧).

٣- مريم سلطان لوتاه،" العلاقات الخليجية- الأردنية والسيناريوهات المحتملة"، *مجلة دراسات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية*، المجلد ١٩، العدد ٢، (٢٠١٨).

٤- ميادة علي الخالدي، "العوامل المؤثرة في أدراك صانع القرار السياسي الخارجي"، *مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العراق*، العدد ١٦، (٢٠٠٥).

٥- وليد عبدالحي، "مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية"، *المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن*، (٢٠٠٢).

ثالثاً:- الانترنيت

١- حازم سالم الضمور، "عودة العراق إلى الساحة الإقليمية: الاحتمالات والفرص"،(٢٠١٩)، متاح على الرابط: https://strategiecs.com/s

٢- حسين أحمد السرحان، "هل تدرك السلطات العراقية الدور الاقليمي المرتقب منها؟"، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء،(٢٠١٩)، متاح على الرابط: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq /

٣- خالد عليوي العرداوي، "العراق: سياسة خارجية إيجابية تقتضي الاستمرارية والحذر"، مركز الفرات، (٢٠١٩)، متاح على الرابط: http://fcdrs.com/polotics/1231

٤- سرمد زكي الجادر وعلي عادل حبيب، "مقومات الدور الإقليمي للعراق، دراسة مستقبلية"، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،(٢٠١١)، متاح على الرابط: https://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/2985

رابعاً: المصادر باللغة الانكليزية

1- Abdulaziz Kilani, The Egypt-Iraq-Jordan Alliance: Independent Actor or Extension of GCC Regional Influence?, 2022, at the link: https://agsiw.org/the-egypt-iraq-jordan-alliance-independent-actor-or-extension-of-gcc-regional-influence.

2- The “New Levant”: Rationales, Implications and Future Trajectories of the Cooperation between Jordan, Iraq and Egyp, Working paper, konrad Adenauer Stiftung, 2021.

3- Zeidon Alkinani, "The Egypt-Iraq-Jordan Partnership: Interests over Regional Rivalry", Gulf International Forum, (2022), at the link: https://gulfif.org/the-egypt-iraq-jordan-partnership-interests-over-regional-rivalry/